المؤتمر العلمي الثاني
لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا
الجامعة الأسمرية الإسلامية 1446هـ- 2024م

إشكالية التداول السلمي على السلطة .. ليبيا نموذجا

المكي محمد بن قبلية* و محمد المكي بن قبلية
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.
*البريد الإلكتروني: almakibengablia@gmail.com

The Problem of the Peaceful Transfer of Power... Libya as an Example

Almaki Mohammed ben Gablia* and Mohammed Almaki ben Gablia
Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce, Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya.

الملخص

تُشير غالبية الدول في العالم، صراحة أو ضمناً، إلى مبدأ أساسيّ في الأنظمة الدستورية التي تحرص على تجنب الظلم والاستبداد، وهو مبدأ التداول السلمي للسلطة، فمنذ نشأتها، تمثل السلطة قيدًا على حرية الإنسان، وإذا لم تكن السلطة عادلة، فإنها تصبح مستبدة وظالمة للمجتمع الذي تحكمه. ومن هنا، يعتبر موضوع التداول السلمي للسلطة هدفاً شعبيًا لضبط تعسف السلطة واستبداده، وتتجلى أهمية هذا المبدأ في كونه يشكل الركن الأساسي في النظم الديمقراطية التي تحمي حقوق الإنسان وتكرمه. فهو يُمثّل النمط المدني للسلطة على العكس من النمط العسكري أو الدكتاتوري المستبد. ومع ذلك، هناك تحديات تواجه بحث هذا الموضوع، تتمثل في قلة النصوص القانونية التي تعالج مفهوم التداول السلمي للسلطة، إلى جانب وجود معوقات كبيرة في تطبيقه. وتشمل هذه المعوقات قلة الوعي، الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن قلة وعي الشعوب باختيار حكامهم وبناء دولتهم وقلة توازن السلطات في الدولة

الكلمات الدالة: التداول السلمي، السلطة، التعددية الحزبية، الانتخابات، الديمقراطية، الدستور.

Abstract

Most countries in the world tend to explicitly or implicitly stipulate a basic principle in constitutional systems that distance themselves from injustice and tyranny, namely, the principle of peaceful transfer of power. For the society it governs, hence the issue of the peaceful transfer of power constitutes a mass goal to limit its arbitrariness and tyranny. The importance of this principle is highlighted in that it represents the main pillar in democratic systems that care about human rights and preserve their dignity, as it represents the civilian pattern of power against the military or dictatorial tyranny

***Keywords**: Peaceful circulation, Party pluralism, Elections, Democracy, Constitution.*

مقدمة

يحدثنا تاريخ البشرية عبر العصور بأنه في حاجة للاستقرار والأمن والديمومة والسلام و لابد من وجود سلطة تنظم المجتمع، وتمثل السلطة واحدة من أهم القضايا التي شغلت الناس والجماعات والنخب والقادة باعتبارها أحد مداخل الإصلاح والتغيير، وكان الوصول إلى السلطة وسيلة معلنة للإصلاح والعدل ومبرر النزاع والحروب والصراعات بين الدول والأسر والجماعات، ويعتبر التداول السلمي على السلطة من أهم المبادئ التي تسعى إليها الديمقراطية؛ إذ هي تدعو إلى ترسيخ هذا المبدأ والتشبث به، وتأتي أهمية التداول السلمي على السلطة كونه يرسي دعائم الاستقرار ويشيع روح السلم والأمن المجتمعيين؛ لما لذلك من انعكاس على جو الاطمئنان والسكينة العامة؛ التي في ظلها يمكن أن تحدث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن من أساسيات النظام الديمقراطي وجود هيئات تشريعية منتخبة دورياً تمثل المواطنين تمثيلاً عادلاً وتحقق المشاركة الشعبية وهيئات تنفيذية مسئولة وملتزمة بقواعد الحكم الرشيد، وسلطات قضائية مستقلة تضمن عدالة المحاكمات وتحمي الحقوق والحريات وترد المعتدين وهذه الأساسيات هي من ضمانات الأداء الديمقراطي الجيد والكفيل بحماية حقوق الإنسان

إن أي نظام سياسي يقبل بثنائية السلطة - المعارضة يقتضي منه تلقائياً القبول بمبدأ تداول السلطة فيما بينهما وتداول السلطة يعني انتقال السلطة من شخص لآخر أو من جماعة سياسية لأخرى وفقاً للطرق المحددة في الدستور. إن الشعوب تسعى إلى التغيير الإيجابي الصالح الذي يبني ولا يدمر وتطمح إلى أن تتغير سياسات ووجوه وخطط عقيمة أثبتت الوقائع والأحداث أنها لم تزدهم إلا تخلفاً وضياعاً.

ومن أبرز سمات الأنظمة الديمقراطية وركائزها و أسسها مبدأ التداول السلمي للسلطة وهو يقوم على أساس انتقال السلطة بطريقة ديمقراطية وبدون أي خلافات او صراعات دموية، ويرى البعض أن وجود انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة هي شرط من شروط التداول السلمي للسلطة، وفي الانتخابات يتم القبول بالنتائج وانتقال السلطة من طرف لآخر وفق آليات دستورية.

مشكلة الدراسة:

يعتبر مبدأ التداول على السلطة من الأسس والمعايير التي تحدد مدى ديمقراطية الدول، إذ ظهر من منطلق ممارسات دينية تطورت لتشمل المجال السياسي وكذا القضائي والإداري، فهو نتيجة مجموعة من الأفكار والنماذج القانونية والأدوار المؤسساتية وغير المؤسساتية التي تهدف إلى إعطاء الشعب مكانة أساسية في تحديد مصيره ويعد مبدأ التداول على السلطة من الركائز الأساسية للأنظمة الديمقراطية.

وتطرح الدراسة التساؤل الرئيسي التالي :

ما هي إشكالية التداول السلمي على السلطة في ليبيا؟

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التداول السلمي على السلطة وماهي أسسه وركائزه؟
- ماهي التحديات التي تواجه عملية التداول السلمي على السلطة في ليبيا؟
- كيف يمكن الوصول للتداول السلمي على السلطة في ليبيا؟
- ما هي المعايير الديمقراطية لسيادة القانون وبناء دولة ديمقراطية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- تحليل مفهوم التداول السلمي على السلطة في السياق السياسي الليبي بعد 2011.
- استكشاف العوامل السياسية والاجتماعية والمؤسسية التي تعيق أو تدعم تداول السلطة في ليبيا.
- تقييم دور الدستور، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني في ترسيخ مبدأ التناوب السلمي.
- تقديم مقترحات لتعزيز الانتقال السلمي للسلطة في ليبيا في ضوء التجارب الإقليمية والدولية.

أهمية البحث:

الأهمية العملية: تساهم دراسة التداول السلمي على السلطة في وضع استراتيجيات وسياسات عملية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا، كما يُثري المكتبة الليبية والعربية بدراسة نقدية وتحليلية حول إشكالية مركزية في مرحلة ما بعد الصراع.

الأهمية العلمية: يساهم هذا البحث في توسيع معرفة الباحثين والخبراء حول كيفية تحقيق التداول السلمي على السلطة، وتطوير نظريات ونماذج جديدة في هذا المجال.

المنهج المستخدم:

المنهج الوصفي التحليلي: لوصف مفهوم التداول السلمي وتحليله في السياق الليبي.

المنهج التاريخي: لتتبع تطور بنية السلطة في ليبيا منذ العهد الملكي مرورًا بالنظام الجماهيري وصولًا إلى المرحلة الانتقالية بعد 2011.

الفترة الزمنية للدراسة:

تغطي الفترة الزمنية من الاستقلال الليبي عام 1951 وحتى الوقت الحاضر (2025)، مع تركيز أعمق على المرحلة ما بعد ثورة 17 فبراير 2011، لكونها شكلت نقطة تحوّل حاسمة في البنية السياسية وإشكاليات السلطة.

المبحث الأول: التداول على السلطة ... إطار نظري ومفاهيمي

المطلب الأول: مفهوم التداول السلمي على السلطة وتطوره التاريخي

إن محاولة تعريف مفهوم تداول السلطة لا تخلو من صعوبات وإشكالات ترتبط بتعدد وجوه التداول وتنوع لوازم إحكامه مما يعرقل عملية حصره في إطار مفهوم واحد، مع ذلك وبشكل عام يعني هذا المبدأ إن تتعاقب أو تتناوب على السلطة القوى السياسية المتنافسة، فتصل المعارضة إلى السلطة بعد أن تصبح أغلبية والأغلبية السابقة تحل محلها وتصبح في المعارضة او خارج قبة البرلمان.

أولاً: المفهوم اللغوي

تكاد المراجع اللغوية تجمع على مفهوم السلطة هو القهْر(لسان العرب ، مادة ((س ل ط))) والتمكّن والسيطرة المعجم الوسيط، مادة (س ل ط) فهي "قُدْرَةٌ من جُعِلَ ذلِكَ لهُ وإن لم يَكُنْ مَلِكاً"، وأن "السُّلْطانُ: هو الوالي، وهو ذو السَّلاطَةِ" تاج العروس، مادة (س ل ط).كما تكاد تجمع على الدولة من (التداول)، هذا مرة وهذا مرة، ومنه قوله تعالى: {وتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُها بَين النَّاسِ}، أي نُدِيرُها، مِن دالَ: أي دارَ. وتَداوَلُوا الأمرَ بينَهم، يأخُذُ هذا دَوْلَةً وهذا دَوْلَةً و قال الزجاج: الدُّولة اسم الشيء الذي يُتداول، والدَّوْلةُ الفعل والانتقال من حال إلى حال. تَداوَلوا الأَمر بينهم: يأْخذ هذا دَولة وهذا دَولة.

أما السلم، فهو التصالح مختار الصحاح، مادة (س ل م). ومنه قيل للجنة: دار السَّلام، لأَنها دار السَّلامةِ من الآفات (لسان العرب، مادة (س ل م)).

فالأصل اللغوي كما نرى هو في أن تكون السلطة المتمثلة بالدولة مداورة بين الناس باعتبار سنن الله في الكون، إذ أن دوام الحال من المُحال، والناظر في الفقه الإسلامي يرى أن حكم الماء الجاري لا يحمل الخبث، إنما يخبث الماء الساكن القليل، ففي ذلك إشارة واضحة إلى أن البركة في الحركة وفي التداول وعدم الانغلاق على نمط واحد من أنماط الحياة.

ثانياً: المفهوم الاصطلاحي

لا يختلف المفهوم الاصطلاحي للتداول على السلطة عن المفهوم اللغوي، ويختلف المفكرين والباحثين في تعريف المفهوم وذلك حسب تخصصاتهم و مشاربهم الفكرية ونستعرض فيما يلي مجموعة من التعريفات: يشير مصطلح تداول السلطة في أضيق معانيه إلى تغيير شخص الحاكم، وفي اوسع معانيه

إلى تغير النخبة الحاكمة ككل (العبد الله، 2019: 293) وقد وضـع فقهاء القانون معاني متعددة لمبدأ التداول السلمي للسلطة استند كل منهما الى مرجعية قانونية أو اجتماعية أو سياسية , إذ بين البعض بأن "التداول على السلطة مبدأ ديمقراطي لا يمكن وقفه لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة الى ما لا نهاية , بل يجب أن يعوض بتيار سياسي اخر ضمن احترام النظام السياسي القائم , والتداول على السـلطة يدخل تغييراً في الادوار بين قوى سـياسـية تختلف بشـكل طرفي عن السـلطة لكي تدخل في المعارضـة " (السـنوسي، 2016: 11)، واضـاف البعض الاخر بأن التداول السـلمي للسـلطة هي "حركة متأرجحة بين حزبين رئيسيين يمر كل حزب منهما من المعارضـة الى الحكم ثم من الحكم الى المعارضـة" (بسـيوني، 1991: 50). أما السـلطة فتعني "القدرة على جعل المحكوم يعمل أو لا يعمل اشـياء معينه سـواء ارادها المحكوم ام لم يردها " (بيطار، 2014: 73)، و يعرفه الدكتور عماد بن محمد : "التداول على السـلطة مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقها لأي حزب سـياسـي أن يبقى في السـلطة إلى ما لا نهاية، بل يجب أن يعو ض بتيار سياسي آخر ضمن احترام النظام السياسي القائم، و التداول على السلطة يدخل تغييرا في الأدوار بين قوى سـياسـية تختلف بشـكل ظرفي عن السـلطة لكي تدخل المعارضـة" (الكواري وأمين، 2001: 27). ويري احمد صـدقي الدجاني: "على أنها مجموعة من الناس يتداولون أمرهم فيما بينهم ليحكموا أنفسـهم بأنفسـهم وليسـتخلصـوا الأفضـل وكلمة الشـورى في اللغة العربية تعني هذا المدلول" (الكواري وأمين، 2001: 20).

أما الدكتور صالح زرتوقة فيعرفه: "أنها خالفة سياسية، ويقصد بها انتقال و تداول السلطة بين الحاكم و الأفراد أو بين الحكومات المتعاقبة، أو بين الأحزاب السـياسـية أو بين النخب السـياسـية وعلى أكثر من مستوى، على مستوى الجهاز الحكومي، الجهاز الإداري، الجيش، على كافة المستويات في الدولة" (زرتوقة، 1993: 8).

في حين يعرفه رفعت عيد سيد: "بأنها عملية اقتسام السلطة بين جهتين مختلفتين لكل منهما حق ممارسـة السـلطة بصـورة مسـتقلة في فترة زمنية محددة سـلفا، أما المشـاركة في السـلطة فمثالها الحكومة الائتلافية، أي اقتسـام مجموعة من الأحزاب المناصـب بما يتناسـب مع الاغلبية التي حصـل عليها كل حزب" (سـيـد، 2005: 22). ويرى روبز بيرلينغ (Roboz Birling) "على أنها الآليـة التي يتم بواسـطتها اختيار حاكم جديد من جهة، ومن جهة أخرى على أنها الأسـاليب التي يتم بواسـطتها عملية اسـناد السـلطة أو كيفية اختيار الفرد الذي يكون قاد ار على فرض نفس الدور أو أداء نفس الوظيفة للرجل السابق" (حسين، 2012: 14).

ويعرفه موريس دوفرجييه (Maurice Duvergere) "بأنها التناوب أو التعاقب، وهي حركة متواصلة لكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم ثم من الحكم إلى المعارضة والتعاقب بارز وموجود في

البلدان ذات النظام الثنائي (دوفرجييه، 1989: 304). ويرى موريس دوفرجييه (Mourice Duverger) أيضا بأن ظهور التداول مرتبط بظهور الأحزاب و مساهمتها في تأسيس نظم ديمقراطية تمثيلية انتخابية في أوروبا توصف بأنها تنافسية تضمن حق التصويت والمشاركة الواسعة وتداول السلطة خلال فترات محددة (زرتوقة، 1993: 10).

ويرى برهان غليون بأنه لا يمكن وصف النظام السياسي بأنه نظام ديمقراطي بحساب عدد الأحزاب المرخص لها بممارسة عملية السلطة وإنما من خلال درجة التداول الفعلي على السلطة ومشاركة كل النخب السياسية والطبقات الاجتماعية المختلفة في عملية التداول (منصور، 2004: 364).

ثالثاً: التطور التاريخي لمبدأ التداول السلمي على السلطة

1) في الحضارة الغربية:

منذ القرن الحادي عشر كانت نقطة البداية لدي الكنسية إنشاء مجلس انتخابي يقوم بانتخاب البابا و قادة الكنسية وهو يعمل بمثابة هيئة انتخابية ، لتنهي كافة مظاهر الاستحواذ وممارسة كافة أنواع التسلط ومظاهره ولتنهي سيطرة الملوك والباباوات فيما عرف بنظرية الحق الالهي المباشر و الغير مباشر، (حسين، 2012: 9). فالملك كان سلطة الله على الأرض والبابا كذلك لتشهد المجتمعات الأوروبية تطورا في الفكر السياسي و نموا في الوعي، ولتتأكد الحريات الفردية منذ صور وثيقة المغناكارتا في انجلترا عام 1215، ليتقلص دور الكنسية و تنتهي سيطرة الملوك وتطور مبدأ التداول السلمي على السلطة مع قيام الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر (بوشعير، 2013: 17)، إذ عرف فيها مبدأ التداول على السلطة تكريسا مرحليا من خلال "الاعتراف بحق التمثيل في ممارسة السلطة والذي ظهر خصوصا في فرنسا و بريطانيا "، لينتقل بعد ذلك "للاعتراف بحق الانتخابات ولكن بشروط مقيدة مثل دفع الضرائب أو الجنس بمعنى الانتخاب لا يكون إلا للرجا ل (بوشعير، 2013: 93).

وقد ناضل فقهاء القانون الدستوري من أجل تطور فكرة التداول على السلطة للوصول لاختيار ممثلي المجتمع من خلال انتخابات عامة بشكل دوري (صالح الدين، 2010: 14). وكان ذلك مع ظهور الدولة بمفهومها الحديث الذي يقوم على كيان مؤسساتي محدد من خلال نصوص قانونية يكون الدستور أساسها وتكون مجموعة القوانين الأخرى كقانون الانتخاب وتنظيمه وتنظيم السلطة القضائية وقانون تنظيم الإدارة المحلية وبذلك يظهر نظام ديمقراطي تحدد فيه حدود السلطة وطريقة عملها وتوضح النصوص القانونية آليات بناء هذا النظام الديمقراطي وقيامه وتطوره

2) في الحضارة العربية الإسلامية:

في العالم العربي والإسلامي يستمد الحاكم سلطته من خلال نصوص دينية تدعو لطاعة الحاكم و استنادا لحديثه صلي الله عليه وسلم "...فعليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليهم بالتواجد (صالح الدين، 2010: 19) وذلك منذ ظهور الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة وسيلة للتداول على السلطة وتجسدت أليات التداول على السلطة في الدولة الإسلامية من خلال الخلافة و الإمامة و البيعة والتي بنيت أساسا على الشورى وفق أليات واضحة تنظم عملية التداول و هو الحال بالنسبة للخلفاء الراشدين من أبي بكر الصديق إلى علي ابن أبي طالب رضي الله عنهما ليتم التراجع عن مبدأ الشوري و إتباع أسلوب توريث الحكم و السلطة بظهور الخلافة الأموية، عندما قام معاوية ابن أبي سفيان بتغير الحكم و توريث ابنه يزيد لينهي نظام الشوري، وتقوم فكرة التداول على السلطة في الإسلام على ربط بالمقاصد و الغايات الدينية كمعيار لتحديد السلطة الحاكمة من خلال" جعلها أداة لا تسعى الى مجرد تحقيق رفاهية الأفراد، و نشر الأمن بينهم و الحفاظ على حرياتهم وحسب (صالح الدين، 2010: 19)، بل تسعى إلى عبادة الله وحده لا شريك له "و عليه يمكن القول أن مبدأ التداول على السلطة جاء نتيجة ممارسات دينية بدرجة أولى، و تبلورت وتطورت بتطور مختلف الحضارات من الجانب الاقتصادي والاجتماعي و كذا السياسي الناتج عن مختلف الصراعات التي شاهدتها أوروبا أساسا من خلال بروز وعي فكري واجتماعي ،بالإضافة لحركات التحرر التي عاشتها جل دول العالم الثالث بما فيها الجزائر ، لتستقر على النموذج الديمقراطي كنظام حكم مؤسس على مجموعة أفكار منها مبدأ التداول على السلطة و الذي يعتبر بمثابة أداة تضمن الشرعية و الرقي و الحكم الراشد و التي تستند لآليات منظمة بنصوص قانونية مكتوبة.

المطلب الثاني: شروط وأهداف وركائز التداول علي السلطة

أولاً: شروط عملية التداول السلمي على السلطة

حدد موريس دوفرجييه ثلاثة شروط للتداول السلمي على السلطة وهي: التعددية الحزبية سواء كانت ثنائية أو تعددية أو بالتحالف.

- إجراء وتنظيم انتخابات دورية حرة بانتظام تنتج عنها حكومة الأغلبية مع ضمان حق المعارضة.
- الاتفاق على مجموعة من الثوابت الوطنية من طرف الأشكال السياسية.

وحددها ليو هومان (Leo Hamon) في دراسة نشرت عام 1975م بـ:

- ضمان حق العودة إلى السلطة من خلال الدستور والالتزام الأخلاقي.

- الاتفاق حول المؤسسات السياسية وقبول شرعية النظام القائم واحترامهما والحفاظ عليهما وقبول المعارضة بذلك مع وجود رقابة دستورية.
- ان تمارس السلطة لفترة محددة مع تحمل المسؤولية في إدارة شؤون الدولة وفقا للمصلحة الوطنية وخاصة في مجال السياسة الخارجية و الدفاع الوطني و السياسة النقدية

وهناك من حدد شروط التداول في عناصر ثلاثة هي (الكواري وأمين،2001: 54):

- وجود دستور مكتوب أو عرفي ويكون بمثابة قانون أساسي للدولة يتضمن توزيع السلطات وتقييدها بأسس قانونية تخضع لرقابة دستورية.
- وجود نظام تمثيلي تفرزه مؤسسات وطنية يؤسس على التشريعات والقوانين وانتخابات حرة مع احترام صوت الناخب دون تزوير أو أكراه.
- الانتخابات الدورية وسيلة لإقرار نظام التداول على السلطة.

ثانيا: أهداف التداول على السلطة

حدد موريس دوفرجييه أهداف عملية التداول السلمي في ثلاثة أهداف (دوفرجييه، 1989: 305):

- تحقيق التوازن بين الحكومة والبرلمان و خاصة في الحكومات المتألفة من تحالفات وضمان التوازن بين مختلف التيارات الحزبية.
- خلق التعايش بين المؤسسات والاحزاب في النظم الرئاسية و شبه الرئاسية وتسهيل التعايش بين الأغلبية البرلمانية و الرئاسية.
- تحقيق التكامل والتوازن وتصحيح الأخطاء وخاصة في حالة التحالفات الحزبية.

ومن أهدافها ايضا:

- تجديد القيادات السياسية والحزبية بالمرشحين والبرامج والسياسات العامة.
- تفتح العلاقات البينية بين الاحزاب مع بعضها البعض وتدفعها للتحالف والتنسيق بينها.
- تحقيق سيادة القانون وضمان الشرعية للنظام السياسي الحاكم.
- صيانة الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.
- عدم الوصول لفراغ سياسي بسبب الانتخابات الدورية.
- تحقيق الاستقرار الحيوي وجعل النظام السياسي في حالة تجدد والمساهمة في إحداث التغيرات المناسبة ومواكبة التجدد مع المحيط الداخلي والخارجي (زرتوقة، 1993: 10).

إن التداول على السلطة ظاهرة صحية ومتكاملة الجوانب للمجتمع وللنظام السياسي ولجل التنظيمات من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني.

ثالثاً: ركائز التداول على السلطة

عملية التداول السلمي على السلطة هي أسلوب و آلية تصعد من خلالها المعارضة للسلطة وفي نفس الوقت تنزل السلطة القائمة لتكون في المعارضة وتلتزم جميع الأطراف باحترام الديمقراطية والاطر الدستورية و النظام السياسي القائم وهناك أربعة ركائز لعملية التداول السلمي على السلطة:

1) المشروعية السياسية: تعني المشروعية السياسية الخضوع لسيادة القانون محكومين وحكاماً وتستمد قوتها من الدستور ومجموعة المبادئ القانونية والسياسية التي يحددها الدستور للسلطة الحاكمة ويرسم الدستور كيفية إدارة شؤون الدولة وكيفية انتقال السيادة و طريقة الرقابة على أعمال الحكومة وكيفية منح الثقة للحكومة وسحبها ويحدد الدستور طريقة التداول السلمي على السلطة و توضحه قوانين الانتخاب و تنظيم السلطة التشريعية والتنفيذية ويعمل القضاء على تفسير النصوص والحكم في ما يخالف الدستور والقواعد القانونية (جبار، 2014: 281).
2) التعددية السياسية: جوهر الديمقراطية والعملية السياسية وأساسها هو وجود الأحزاب في الساحة السياسية والتنافس بينها وصعود أحداها للسلطة وتحول الآخر لصفوف المعارضة واحترام القواعد القانونية والدستورية لعملية التداول السلمي على السلطة وفقا للدستور (حسن، 2002: 951).
3) حكم الأغلبية: ممارسة الحكام للسلطة يتم بتفويض من الناخبين وفق لأحكام الدستور وقانون الانتخابات والقواعد الدستورية والديمقراطية التي تقر حكم الأغلبية ، ولا حق لحاكم أن يمنحه لغيره أو يورثه لمن بعده، فالرأي هنا للناخبين وللعمل بمبدأ التداول على السلطة (البيج، 1998: 371).
4) الانتخابات الحرة والنزيهة: تعد الانتخابات الحرة الدورية والنزيهة أنسب الآليات لاختيار من يحكم ويكون على رأس السلطة التشريعية و التنفيذية، فهي افضل الوسائل للتعاقب السلمي على السلطة ، ولكي تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة فلابد من أن تتم بحرية وعدم إجبار الناخبين في اختياراتهم ، وأن تكون نزيهة وتبتعد عن الطرق الغير مشروعة كالتزوير، وضمان حق الانتخاب للجميع بدون شروط تقيده وتساوي جميع الأصوات (حسن، 2002: 951).

المبحث الثاني: إشكالية عملية التداول السلمي على السلطة في ليبيا

المطلب الأول: التداول السلمي على السلطة في ليبيا .. عرض تاريخي

في ليبيا لا وجود للتداول السلمي على السلطة، وتأسيس ثقافة التداول السلمي للسلطة باعتباره مبدأ ديمقراطي، هي التي يجب ان يتجه لها الليبيون، ولابد أن تكون من اولويات أهداف التحول الديمقراطي وابجدياته ، ويجب أن تكون سنة حميدة تتبع في ليبيا، بعد أربعة عقود من سيادة النظام الشمولي و النموذج الوحيد للديمقراطية، فلابد أن يكون الإنسان فيها تارة حاكمًا وتارة محكومًا ، من خلال صندوق الانتخاب، ووفق عقد اجتماعي مكتوب في دستور يحتكم إليه (العبيدي، 2016).

أولا: التداول السلمي على السلطة منذ الاستقلال عام 1951 وحتي انقلاب سبتمبر 1969م

في الرابع والعشرين من ديسمبر 1951 أعلنت ليبيا دولة مستقلة بقرار من الأمم المتحدة وسخر لها الله رجالاً أخذوا على عاتقهم بناء دولة حديثة على أسس ديمقراطية يحكمها دستور، يحدد شكل نظام الحكم ومؤسساته وكيفية إدارة شؤون الدولة الحقوق والحريات والواجبات، فكان الدستور الذي صدر عن الجمعية الوطنية (لجنة الستين) في 7 أكتوبر 1951م خطوة نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية دستورية وعدل الدستور في العام 1963، وخلال الفترة من استقلال ليبيا وإعلان ليبيا دولة ديمقراطية ذات نظام ملكي دستوري وحتي انقلاب سبتمبر في 1 سبتمبر1969 واستيلاء بعض من ضباط الجيش من ذوي الرتب الصغيرة على السلطة شهدت ليبيا كدولة حديثة انتخابات في العام 1952 اختار فيها الشعب نوابه و توالت الحكومات في تداول مستمر ومتتابع وبلغ عددها 10 حكومات، عملت على بناء ليبيا الدولة الحديثة الديمقراطية الدستورية، وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وخاصة بعد اكتشاف النفط عام 1961 رغم أن الملك قرر حل جميع الأحزاب في العام 1952 بعد حدوث تزوير في الانتخابات و اندلاع احداث عنف نتج عنها موت بعض المواطنين وحدوت حرائق وكان ذلك في عهد حكومة السيد محمود المنتصر الأولى وكانت هذه خطوة دفعت بعض التنظيمات والأحزاب للعمل بشكل سري ومحظور وهكذا شهدت ليبيا حكومات وطنية وقيادات سياسية وطنية ساهمت في بناء الدولة الليبية وبناء الشخصية الوطنية الليبية و ظهور تعبير الأمة الليبية ويعتبر السيد عبد الحميد البكوش (25 اكتوبر 1967- 4 سبتمبر 1968) رائد مشروع الشخصية الليبية، لقد شهدت البلاد خلال ثمانية عشر عاما نظاما ملكيا دستوريا ، وتداولا سلميا على السلطة سواء التشريعية (مجلس النواب) أو التنفيذية (الحكومات) وشهدت ليبيا خطة تنموية طموحة جعلت منها دولة متقدمة بكل المقاييس في ذلك الزمن حتي انقلاب سبتمبر 1969م الذي عرف الشعب من خلاله التداول غير السلمي على السلطة

ثانياً: النظام الشمولي الدكتاتوري منذ العام 1969 وحتي العام 2011 (لا تداول سلمي ولا سلطة)

لم تعرف ليبيا طيلة الاربع العقود الممتدة من العام 1969 وحتي 2011 وسـقوط النظام الليبي فيما عرف بالربيع العربي وثوراته التي قامت من أجل الحرية والديمقراطية والتداول على السـلطة سـوى سـيطرة النظام الشـمولي وسـيادة النمط الدكتاتوري والإعلان عن سـقوط المؤسـسـات الدسـتورية والديمقراطية وحلها وصدور القانون رقم 17 لسنة 1972 في 30 مايو 1972 بتجريم الحزبية وحظر أي نشـاط، ولم تعرف ليبيا وخاصـة منذ مارس 1977 سـوى الدكتاتورية ورفع شـعارات جوفاء عن نظام سلطة الشعب والديمقراطية المباشرة.

ثالثاً: التداول السلمي على السلطة منذ العام 2012

في الثالث من شـهر أغسـطس 2011م أصـدر المجلس الوطني الانتقالي الإعلان الدسـتوري المؤقت بعد اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير ليعلن عن بناء مجتمع المواطنة والعدالة ودولة المؤسسات والقانون وقد نصت المادة الرابعة منه على (تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة) وفيما يلي أبرز محطات التداول السلمي على السلطة منذ 2012:

- في أجواء ديمقراطية لم يألفها الليبيون طيلة 4 عقود من الزمن شـهدت ليبيا في السـابع من يوليو 2012م انتخابات لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام الـ 200 وكانت أولي الخطوات نحو الديمقراطية والحرية وفي الثامن من أغسـطس عام 2012 سـلم المجلس الوطني الانتقالي السـلطة في جو ديمقراطي وحدثٌ لفت أنظار العالم نحو ليبيا وهكذا بدأت رحلة التداول السلمي للسلطة في ليبيا للمؤتمر الوطني العام في جلسة وحفل تاريخي لم تشهده البلاد منذ عقود.
- في الثامن عشـر من نوفمبر 2012 استلمت الحكومة المؤقتة برئاسـة السـيد علي زيدان مهام السـلطة التنفيذية كحكومة معتمدة من المؤتمر الوطني العام من الحكومة الانتقالية التي كلفها المجلس الوطني الانتقالي وترأسها آنذاك الدكتور عبد الرحيم الكيب حيث جري التسليم والاستلام بمقر ديوان رئاسة الحكومة ووقع كل من السيد علي زيدان رئيس الحكومة الجديدة والسيد عبد الرحيم الكيب رئيس الحكومة السابقة على محضر التسليم والاستلام بحضور أعضاء الحكومة المؤقتة الجديدة والحكومة السابقة في مشهد تاريخي سيظل في ذاكرة التاريخ وخصوصا أن السيد رئيس الحكومة السابقة السيد عبد الرحيم الكيب غادر مقر الحكومة في

سـيارته الخاصـة بعد تسـليمه مهامه لمن خلفه وكانت محطة من محطات التداول السـلمي للسلطة.

- في السـادس عشـر من مارس 2021 وبعد فترة تاريخية قادها المجلس الرئاسـي بقيادة السـيد فايز السراج بعد تكليفه بمهام رئاسة الدولة وفقا للاتفاق السياسي الليبي قام بتسليم مهام رئاسـة الدولة للمجلس الرئاسي الجديد برئاسـة السـيد محمد المنفي و رئاسـة حكومة الوحدة الوطنية برئاسـة السـيد عبد الحميد الدبيبة وذلك في جو ديمقراطي ، و تعتبر ثقافة التداول السـلمي للسـلطة، ثقافة حضـارية حديثة ونبيلة لم تتاح للعرب والمسـلمين سـانحة ممارسـتها خلال تاريخهم الطويل، ونرى الرفض جليا للتداول في أحداث الفتنة الكبرى التي خرج فيها معاوية عن الإمام علي، وانقسـام مؤيدو الإمام إلى مذاهب، حتى انتهى الأمر بحكم أموي ثم عباسـي ملكي وراثي يملك الأرض والبشـر، وهي ثقافة لا زالت الدول الإسـلامية تعاني من مخرجاتها حتى اليوم رفض التداول السـلمي للسـلطة أربك المشـهد الليبي منذ أن قام حفتر بالانقلاب على سـلطة الدولة وإعلانه تجميد الإعلان الدسـتوري، وقال قولته: (من الآن يعتبر الإعلان الدسـتوري مجمداااااا) (بغني، 2016). إضـافة لذلك رفض مجلس النواب الإلتزام ببروتوكولات التسليم والإستلام واتباعها من المؤتمر، مما دفع المؤتمر لرفض التسليم لمجلس النواب مسـتمرا في عمله مسـتندا لقرار من محكمة دسـتورية، وأصـبحت عملية التداول السلمي على السلطة مرفوضة من الجميع وكل طرف وجد له شرعية لم يعترف له بها الطرف الآخر.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه عملية التداول السلمي على السلطة في ليبيا

في ليبيا تواجه عملية التداول السـلمي على السـلطة جملة من التحديات والتي لابد من التغلب عليها وحلها للوصول إلى دولة ديمقراطية يحكمها الدستور ويقودها القانون وتسيرها المؤسسات.

أولاً: التحديات السياسية

1) الدسـتور: للدسـتور في أية دولة تقدر الحياة الديمقراطية السـليمة حق قدرها مكانة مهمة ليسـت لغيره من النظم والقوانين، وهو تبعا لذلك عمدة الواقع السـياسـي في كل بلد يحترم مواطنيه ورعاياه ويسعى باتجاه الأفضل (الكبتي، 2012: 11)، وفي ليبيا ومنذ زمن الاستقلال انجز رجال الوطن المخلصين الدسـتور الليبي والذي كان ولايزال من أرقى الدسـاتير في العالم وماتزال بصـمة لجنة السـتين (1951) حاضـرة في ذاكرة الوطن، فلابد من انجاز الدسـتور الدائم للبلاد لضـمان المبادئ الديمقراطية والدستورية وحماية أجيالنا القادمة.

إن مشروع الدستور الذي صاغته لجنة الستين والذي اعتمدته في جلستها رقم 74 المنعقدة في 29 يوليو 2017 م ما يزال ينتظر الاستفتاء عليه منذ ذلك التاريخ.

2) الأحزاب السياسية: إن التعددية الحزبية والتداول على السلطة السياسية من أهم مبادئ الأنظمة الديمقراطية الحديثة ومن أهم المؤشرات لوصف وقياس مدى ديمقراطيتها وأصبحت حاليا من أهم القضايا ذات الاهتمام على الساحة الدولية و العربية على جميع المستويات ،على المستوى الفكري وعلى مستوى النخب الحاكمة والأحزاب والمجتمع المدني ولدى الشارع ،ونظرا لأهميتها في تحقيق الشرعية والتنمية والحكم الراشد والمشاركة والاستقرار والتقدم، جعل الأنظمة السياسية والأحزاب ومختلف التنظيمات بما فيها بعض أنظمة العالم الثالث التي تشهد عمليات الانتقال الديمقراطي على الأخذ بالتعددية الحزبية و بآلية التداول على السلطة في المجال السياسي، ومحاولة توسعها إلى جميع الجوانب لتجعلها كممارسة يومية تميز تفاعل النظام السياسي القائم وبيئته.

ولقد كان لقرار إلغاء الأحزاب الذي صدر في العام 1952 في زمن حكومة محمود المنتصر الأولي والقانون رقم 17 لسنة 1972 بتجريم الحزبية الأثر السيئ على الديمقراطية، رغم أنه في العهد الملكي مارست بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية عملها بسرية رغم الحظر وبذلك حرمت البلاد من أن يكون لأحزابها بصمة على الساحة المحلية وأن تكون جزء من تاريخ النضال السياسي للدولة الليبية ، واليوم وبعد قيام ثورة فبراير والغاء القانون رقم 17 لسنة 1972 ظهرت على الساحة الليبية مجموعة من الأحزاب شاركت في انتخابات 2012 وهي اليوم تشكل جزء من العملية السياسية لبناء الدولة الحديثة دولة الديمقراطية والتعددية الحزبية والمؤسسات والقانون ولتعمل هذه الأحزاب من أجل بناء هذه الدولة والالتزام بالمبادئ الديمقراطية ومنها التداول السلمي على السلطة.

3) الانقسام السياسي: منذ العام 2014 وبعد عملية الكرامة التي قادها حفتر وليبيا تعاني من الانقسام السياسي للمؤسسات التشريعية والتنفيذية وكل طرف يدعى الشرعية ودخلت البلاد نفق الانقسام السياسي ليكون عائقا وتحديا يواجه الليبيين في بناء دولتهم الديمقراطية، فأزمة الانقسام السياسي والجدل القانوني في شأن شرعية الأجسام التشريعية والتنفيذية المنبثقة عنها، بدأت حينما قضت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في طرابلس بعدم دستورية قرارات "لجنة فبراير" المشكلة من المؤتمر الوطني العام في شأن تعديلاتها على الإعلان الدستوري وقرارها إجراء انتخابات برلمانية عاجلة، وبالتالي بطلان انتخابات البرلمان الحالي الذي كان وقتها بدأ يعقد اجتماعاته في طبرق (هدية، 2022).

إن الانقسام السياسي يشكل عقبة وتحديا أمام بناء الدولة الديمقراطية الحديثة فالأطراف الخارجية تحرك الأطراف الداخلية لاستمرار هذا الوضع لتحقيق مخططاتها وأجندتها وهو ليس في صالح

الشعب الليبي الذي يتطلع لبناء دولته والخروج من هذا النفق المظلم نحو غدا مشرق وديمقراطي ويقوم على المبادئ الديمقراطية وفي مقدمتها مبدأ التداول السلمي على السلطة.

ثانيا: التحديات الأمنية

1) انتشار السلاح: أخفق المجلس الوطني الانتقالي ومن بعده المؤتمر الوطني العام في استعادة السلاح و عودته لمعسكراته وظل السلاح عقبة وتحديا من التحديات التي تواجه الدولة الليبية، واليوم يشكل السلاح المنشر في أيدى الكتائب المسلحة خطرا يهدد الأمن والاستقرار في البلاد و لضمان للديمقراطية في وجود هذا السلاح.

2) غياب الأمن وانتشار الجريمة والمخدرات: هذه الفوضى وهذا الوضع مناسب للجريمة في التوسع والانتشار ولأزهار تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية، فغياب الأمن يشكل حديا من التحديات التي تواجه الليبيين في بناء الدولة الديمقراطية، دولة المؤسسات والقانون والتداول السلمي على السلطة.

ثالثا: التحديات الاقتصادية والثقافية

1) الفساد الاقتصادي والمالي: في خطم المراحل الانتقالية والانقسام السياسي يجد البعض الفرصة للنهب واستغلال هذه الاوضاع لتكوين ثروة مالية بحجة ضمان مستقبله، فيسعى ضعاف النفوس لاستخدام مواقعهم الحالية لبناء إمبراطورية مالية عجز بيل غيتس على بنائها، وهو تحدى آخر يواجه بناء الدولة و عملية التداول السلمي على السلطة، فكيف لمن وصل للسلطة واستفاد منها أن يتركها من أجل المصلحة العامة والصالح العام، لقد بلغ الفساد في ليبيا حدا لا يوصف وقد صرح بذلك غسان سلامة المندوب الأممي السابق، وليبيا اليوم تصنف في مواقع متقدمة على مؤشرات المنظمات الدولية المعنية بقياس الفساد ومحاربته.

2) الثقافة والوعي المجتمعي: مما لا شك فيه أن المجتمعات لا يمكن أن تنهض بجميع مقوماتها وتطورها بين الدول دون أن يكون هناك وعي من أفراد هذا المجتمع عليه فإن المنطلق الأساس لتقدم وثقافة الشعوب هو وعي أفراده، وأقصد بالوعي هو السلوك والتصرف المبني على قناعة وثقافة صاحب هذا السلوك ، ويعد الوعي السياسي جزء من الثقافة السياسية والوعي المجتمعي بقضايا تمس الإنسان ، فضعف الثقافة السياسية هي أحدى أهم إشكاليات قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي وحيث أن جوهر الديمقراطية يكمن في كونها قيماً ثقافية توفر علاقات المواطنين العامة، والثقافة هي مبادئ للسياسات، سواء تعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية أو التعليمية أو التربوية أو أسس العمل السياسي، ولهذا تعد الثقافة تربية وتنشئة وليست معرفة فقط (الشيخ، 2014: 52).

إن عملية التداول السلمي على السلطة لابد لها من بيئة اجتماعية ترفض التفرد وتقبل بالتعددية، وتقوم على بناء دولة قانون ذات مؤسسات سياسية واجتماعية تحترم إرادة الناخبين

وتكرس التعددية الحزبية و مبدأ التداول السلمي على السلطة، وهنا لابد من وعي أفراد المجتمع بهذه الأمور وهو دور يجب أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والجامعات.

خاتمة

تتجه أغلب الدول في العالم إلى النص صراحة أو ضمناً على مبدأ أساس في الأنظمة الدستورية التي تبتعد عن الظلم والاستبداد, ألا وهو مبدأ التداول السلمي للسلطة, فالسلطة منذ وجودها تشكل قيداً ثقيلا على حرية الانسان فضلا من أن السلطة إن لم تكن عادلة فأنها تكون مستبدة وظالمة للمجتمع الذي تحكمه، ومن هنا فأن موضوع التداول السلمي للسلطة يشكل هدف جماهيري للحد من تعسفها واستبدادها. وتبرز أهمية ذلك المبدأ في كونه يمثل الركن الاساسي في النظم الديمقراطية التي تعني بحقوق الإنسان وتصون كرامته فهو يمثل النمط المدني للسلطة ضد النمط العسكري أو الدكتاتوري المستبد، ورغم ذلك فإن هناك إشكاليات في بحث هذا الموضوع تكمن في نقص النصوص القانونية التي عالجت ذلك المفهوم (مفهوم التداول السلمي للسلطة) مع وجود معوقات كبيره في تطبيق ذلك المفهوم تتمثل بقلة الوعي والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلا عن قلة الوعي لدى الشعوب في اختيار حكامهم وبناء دولتهم مع قلة وجود التوازن القانوني بين سلطات الدولة.

إن مبدأ التداول السلمي على السلطة، يحقق تطلعات المجتمع بكافة أطيافه في التحرر من الرتابة والجمود والتخلف المتمثل بحكم الفرد، وهو مبدأ يحقق للجماعة (الرعية) تحمل مسؤولية واقعها ومستقبلها بما ترسمه من خلال من تختاره لقيادتها وتداول السلطة نفسها، ثقافة تغرس في الفرد والجماعة بالوعي والممارسة، وليست فقط نصاً على ورق وينبغي الانتقال من حصر العمل السياسي في الوصول إلى السلطة إلى وظيفة أوسع للعمل السياسي وهي الوعي السياسي أو بالأحرى نشر ثقافة سياسية عامة تعنى بالحقوق والواجبات للفرد وللجماعة لا تقل عن حاجتنا للوعي البيئي والوعي الصحي.

و يعتبر مبدأ التداول على السلطة من الأسس والمعايير التي تحدد مدى ديمقراطية الدول، إذ ظهر من منطلق ممارسات دينية تطورت لتشمل المجال السياسي وكذا القضائي والإداري، فهو نتيجة مجموعة من الأفكار والنماذج القانونية والأدوار المؤسساتية وغير المؤسساتية التي تهدف إلى إعطاء الشعب مكانة أساسية في تحديد مصيره.

إن فكرة ومبدأ تداول السلطة لم يكن معروفاً من قبل تطور الفكر السياسي والتعامل مع الدستور والقانون، وكان التداول يتم على مر التاريخ بطريقة الحرب أو القتل والتخلص من الحاكم. ويقصد بتداول السلطة وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى اخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً

للجمهورية في الأنظمة الرئاسية ام رئيساً للوزراء في الأنظمة النيابية وقد شاع هذا المصطلح في الفقه الليبرالي الغربي باعتباره احد معايير وجود نظام ديمقراطي، أما في الدول العربية فرغم الخبرة التاريخية بالصراعات على السلطة وظهور حركات سياسية معارضة، إلا أن التراث العربي تميز بالسلبية الشديدة تجاه قضية التداول على السلطة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- إن مبدأ التداول السلمي على السلطة، يحقق تطلعات المجتمع بكافة أطيافه في التحرر من الرتابة والجمود والتخلف المتمثل بحكم الفرد، وهو مبدأ يحقق للجماعة (الرعية) تحمل مسؤولية واقعها ومستقبلها بما ترسمه من خلال من تختاره لقيادتها وتداول السلطة نفسها، ثقافة تغرس في الفرد والجماعة بالوعي والممارسة، وليست فقط نصاً على ورق.
- ينبغي الانتقال من حصر العمل السياسي في الوصول إلى السلطة إلى وظيفة أوسع للعمل السياسي وهي الوعي السياسي أو بالأحرى نشر ثقافة سياسية عامة تعنى بالحقوق والواجبات للفرد وللجماعة لا تقل عن حاجتنا للوعي البيئي والوعي الصحي.
- إن مبدأ التداول على السلطة يعتبر من الأسس والمعايير التي تحدد مدى ديمقراطية الدول هو من أسس ومبادئ الديمقراطية .
- يواجه مبدأ التداول على السلطة في ليبيا جملة من التحديات .

ثانيا: التوصيات

- ضرورة تنمية الوعي الثقافي لدي أفراد المجتمع بالمبادئ والأسس الديمقراطية وفي مقدمتها مبدأ التداول على السلطة.
- العمل على سرعة انجاز دستور دائم لليبيا ينظم الدولة والأسس التي تقوم عليها والحقوق والواجبات وشكل النظام السياسي وتنظيم السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- العمل على إقامة الندوات والمؤتمرات وتشجيع البحث العلمي في مختلف المجالات فان تنير طريقا خير من أن تلعن الظلام.

المراجع

بسيوني، عبد الغني (1991). *الانظمة السياسية*. منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر.

بغني، عيسي (2016). *رفض التداول السلمي للسلطة*. مقال منشور في موقع شبكة عين ليبيا الإعلامية بتاريخ 22 أكتوبر 2016.

بو شعير، سعيد (2013). *القانون الدستوري و النظم الدستورية المقارنة، ط 12*. ديوان المطبوعات الجامعية.

البيج، حسين علوان (1998). التعاقب على السلطة في الوطن العربي. *مجلة دراسات استراتيجية*، 4.

بيطار، وليد (2014). *المدخل الى علم السياسة، ج 1*. المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان.

جبار، عبد الجبار (2014). أزمة السلطة في الدول العربية وضرورة تفعيل التداول على السلطة كآلية للاستقرار. *مجلة أنسنه للبحوث والدراسات*، 11.

حسن، حمدي عبد الرحمن (2002). دراسة في النظم السياسية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002

حسين، مرزود (2012). *الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر (1989-2010)*. اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3.

دوفرجييه، موريس (1989). *الاحزاب السياسية*، ط3، ت: على مقلد و عبدالمحسن سعد. دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.

زرتوقة، صلاح سالم (1993). *أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية*، ط2. مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

الزهيري، فلاح خلف كاظم (2012). الديمقراطية والتداول السلمي لسلطة .. حتمية الترابط. *المجلة السياسية والدولية*، 22.

السنوسي، احمد ايمن (2016). *مبدأ التداول على السلطة في التشريعات الجزائرية*. رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

سيد، رفعت عيد (2005). *تداول السلطة داخل الاحزاب السياسية، دراسة تطبيقية على بعض الاحزاب المصرية*، ط1. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

الشيخ، محمد عبد الحفيظ (2014). إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011. *مجلة دراسات شرق اوسطية*، 68.

صالح الدين، شرقي (2010).*طرق التداول على رئاسة الدولة و أليات في النظام السياسي الإسلامي مقارنة بالقانون الجزائري*. رسالة في الشريعة و القانون، مقدمة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة.

العبد الله، صالح حسين علي (2019). *الانتخاب كأسلوب ديمقراطي لتداول السلطة، ط1*. دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، مصر.

العبيدي، جبريل (2016). *تداول السلطة على الطريقة الليبية*. مقال منشور في صحيفة الشرق الاوسط بتاريخ 18 ديسمبر 2016.

الكبتي، سـالم (2012). *الدسـتور في ليبيا، تاريخ وتطورات، ط1*. دار السـاقية للنشـر، بنغازي، ليبيا وصحيفة الكلمة، بنغازي، ليبيا.

الكواري، علي خليفة؛ أمين، إسـكندر (2001). *المسـألة الديمقراطية في الوطن العربي*، ط2. مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

منصور، بلقيس أحمد (2004). *الاحزاب والتحول الديمقراطي، ط1*. مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

هدية، زايد (د.ت.). *ثمانية أعوام من الصراع والانقسام في ليبيا ولا بوادر لحل*. مقال منشور INDEPEN عربية.